

هل كان تدخّل السلطات الكنسية العراقية في الشأن الدستوري صحيحاً أو ذا تأثير على مشروع الدستور في العراق؟

من مجلة الفكر المسيحي

المبدأ إن من حق الكنيسة كمؤسسة وطنية واجتماعية كما قلنا، أن تعطي رأيها في مشروع الدستور وفي مواد الحقوق والحريات بوجه خاص، ولكن لا بدّ لها من الاستعانة بذوي الخبرة، وقد حصل هذا في الرسالة التي وُجّهت إلى اللجنة الدستورية والجمعية الوطنية، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة. وكانت تعبّر عن حس وطني ودعوة إلى إنصاف كل الجماعات ضمن الإطار الوطني. ولكن أشعر أحياناً وكأن السلطة الكنسية تتعامل مع العلمانيين وكأنهم كتب عرائض لها، وأرجو أن يزول هذا. إن السلطة الكنسية بحاجة إلى خبراء في كل الشؤون، وأرجو أن لا تستعين بالمقربين فقط. إن الحياة ليست دينية فحسب بل علمية واجتماعية وقانونية وغير ذلك.

المرحلة الراهنة مرحلة تمزق وعدم استقرار وغياب أمني. المواطن يتمنى شيئاً واحداً وهو اتحاد أبناء الشعب، فلا يكون حديث عن مكونات الشعب العراقي بل عن الشعب ككتلة متجانسة، ولكن ما يحدث هو العكس، بسبب قوى سياسية ألفت بظلالها على الساحة العراقية بصورة عامة وعلى الساحة المسيحية بصورة خاصة، واستغلت التنوع أطقسي واللغوي والثقافي. هل يمكن إيضاح ذلك؟

هذه هي المشكلة، لقد حصل خلط بين الانتماء الكنسي والانتماء القومي، وحتى الوطني، إن وجود كنيسة اسمها سريانية مثلاً ليس مشكلة بحد ذاتها، لأن هذا هو اسمها التاريخي وهو مرتبط بلغتها الطقسية السريانية التي تأسست عليها قبل ألفي سنة تقريباً، برغم استخدامها اللغة العربية

عندما تعتمد الكنيسة على هؤلاء يكون قرارها وموقفها من الشؤون العامة سلبياً في ضوء الأسس الإيمانية، واعتقد أن الكرسي الرسولي يفعل ذلك. لكن ما أثار استغرابي بل امتعاضي، ما قرأته عن اجتماع عُقد في الموصل ضمّ قيادات دينية (مطارنة) وقيادات حزبية قومية صدر عنه بيان مفرق في الفتوى وفي إنكار الآخرين، حين اختصروا المسيحيين بأنفسهم. لقد